برنامج التعاون الإقليمي لحوض نهري دجلة والفرات

يعتبر تزايد الطلب على المياه إلى جانب تغير المناخ من العوامل الأساسية التي تؤثر على الموارد المائية في حوض نهري دجلة والفرات. ففي هذه المنطقة، تعتمد كل من إيران والعراق وسوريا وتركيا على مياه النهرين لضمان استدامة عوائد وخدمات النظام البيئي والزراعة وإنتاج الطاقة الكهرومائية، والامداد بالمياه للاستخدامات الصناعية والبلدية، فضلاً عن توفيرها لمصادر المعيشة. إلا أن معظم أنحاء هذه المنطقة يعاني من الملوحة وتدهور الأراضي والأهوار والنظم البيئية.

تتفاوت هذه البلدان في نموها وقدراتها وأولوياتها وتصرفاتها إزاء إدارتها لموارد المياه على النطاقين المحلي والعابر للحدود. إضافة إلى ذلك، أدت الشكوك التقنية المتزايدة والتعقيدات المختلفة إلى تزايد الحاجة إلى إيجاد سياسة تعاون دولية بالرغم من صعوبة تحقيقها، مما يؤكد ضرورة إيجاد نظام لإدارة المياه وتعزيز التعاون بين البلدان الأربعة.

لمواجهة تلك التحديات الأربعة، بدأ المركز الدولي للزراعة الملحية "إكبا" بتنفيذ برنامج التعاون الإقليمي لحوض نهري دجلة والفرات بالتعاون مع معهد ستوكهولم الدولي للمياه ومجموعة البلدان الشركاء في المشروع، بالإضافة إلى أربع مؤسسات دولية (الشركاء المنفذون) المتمثلة في الجامعة الأمريكية في بيروت، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، ومعهد ستوكهولم للبيئة والمعهد السويدي للأرصاد الجوية وعلوم المياه. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الحوار والتعاون بين بلدان نهري دجلة والفرات من خلال المشاركة الأكثر بالمعلومات ونقل المعرفة في مجال إدارة المياه في منطقة حوض نهري دجلة والفرات.

الأنشطة والانجازات

خلال السنة الأولى، عمد الشركاء المنفذون إلى تسهيل الحوار بين مجموعة البلدان الشريكة حول المسائل المتعلقة بالموارد المائية في منطقة دجلة والفرات وذلك لتحديد أولوياتهم بحسب ارتباطها باستخدام الموارد المائية والخدمات والمعوقات المتعلقة بها. وتم إجراء دراسة إقليمية حول النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحكومية، وبناء عليها أُصدرت البيانات الأولية عن المنطقة. وبينت النتائج وجود إجهاد مكاني متفاوت للموارد المائية في الحوض ما يتطلب توضيحاً للخيارات الإستراتيجية المتاحة لإدارة هذه الموارد المائية عبر الحدود. ووضّحت الدراسة أن تحسين إدارة الموارد المائية عبر الحدود سيعزّز بدوره الناتج الاقتصادي الإقليمي العام والظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مصادر المعيشة.

الشكل ١. نهرا الفرات ودجلة

محور البحث: تقييم الموارد الطبيعة في البيئات الهامشية

النطاق الجغرافي: بلدان حوض دجلة والفرات (إيران، العراق، سوريا، تركيا)

الهدف: تعزيز الحوار والثقة وتوفير المعلومات والمعرفة حول إدارة الموارد المائية في منطقة دجلة والفرات

فترة المشروع: ٢٠١٤ - ٢٠١٨

الجهة الممولة: الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

الشركاء:
- المركز الدولي للزراعة الملحية (المنسق)
- معهد ستوكهولم الدولي للمياه (الشريك الرئيسي)
- الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة
- معهد ستوكهولم للبيئة، السويد
- المعهد السويدي للأرصاد الجوية وعلوم المياه، السويد

مدير المشروع:
د. خليل عمار
kaa@biosaline.org.ae

للمزيد من المعلومات ومنشورات أخرى، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.biosaline.org

نزرع للغد
ICBA
AGRICULTURE FOR TOMORROW

ومع الثقة والزخم والتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، تمكن برنامج التعاون من توفير منصة للحوار وتبادل المعلومات وزيادة الثقة بين الأطراف المعنية حيث أنه يوفر معياراً مبنياً على الدلائل لقياس التأثيرات المتبادلة عبر الحدود، وتحديد مجموعة الخيارات الإستراتيجية لإدارة الموارد المائية عبر الحدود وبرنامج الاستثمار. وخلال الأعوام المقبلة سيطبق المشروع النشاطات المقررة من قبل البلدان الشركاء وذلك ضمن الخطوط العريضة المتمثلة في بناء القدرات واقتسام المهارات والتدريب ونشر الممارسات السديدة من خلال ست فرق عمل كما يلي:

- الهيدرولوجيا وتغير المناخ
- الطاقة الكهرومائية
- نوعية المياه
- إنتاجية المياه المخصصة للزراعة
- الأهوار
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

وتقوم البلدان الشريكة بتطوير برنامج أنشطة دوري وتوجيهه بدعم من شركاء التنفيذ، حيث تتضمن هذه الأنشطة بناء نموذج مائي لمنطقة نهري دجلة والفرات وتضمين سيناريوهات التغير المناخي في إطار النمذجة. وعليه سيتم تقييم السيناريوهات الراهنة لتغير المناخ والإعدادات المائية في حوض النهرين. ولتقييم نوعية المياه والحالة البيئية للأهوار والمناطق الساحلية، سيتم إجراء تحليل شامل يقيس مؤشرات هامة للمياه وتدفقها، بالتزامن مع تحليل شامل للإنتاج الزراعي البعلي والمروي على المستوى الإقليمي، حيث سيساعد ذلك على فهم أعمق لارتباط النظم الزراعية في منطقة نهري دجلة والفرات بالمياه. وسيتضمن برنامج الإدارة المتكامل للموارد المائية في حوض النهرين تحليلاً لخيارات العرض والطلب والتنازلات في مجال الطاقة.

يتوقع برنامج التعاون نتائج إيجابية تتضمن (١) تحقيق الأمن المائي للمستهلكين من مختلف المستويات، (٢) تعزيز كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها وابتكار أساليب جديدة للاستهلاك تزيد من العائدات الاقتصادية والاجتماعية في وحدة المياه، (٣) إدارة الخدمات والعوائد التي يوفرها النظام البيئي على المستوى الإقليمي وإمكانية استصلاح الأهوار المتدهورة، (٤) تأمين أسباب المعيشة للمجتمعات القروية والحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة، (٥) مشاركة أصحاب الشأن، بمن فيهم النساء، في اتخاذ القرارات التي تتحكم بأشكال التعاون في إدارة الموارد المائية على المستوى الإقليمي، (٦) تطبيق المساءلة والتواصل.

التوجهات المستقبلية

يرسخ برنامج التعاون لحوض نهري الفرات ودجلة ركائز مستقبل التعاون غير المسبوق في المنطقة. وبناءً على النتائج الإيجابية المتوقعة للمشروع، يمكن لمبادرات التعاون أن تتدرج من المستوى التقني إلى المستوى السياسي والذي يتطلب زيادة في الاستثمار في قطاع المياه والمشاركة الفاعلة من أصحاب الشأن في مجال إدارة الموارد المائية.

"ستساعد الجهود التعاونية المشتركة الرامية إلى مزيد من الاستخدام الإنتاجي لموارد المياه العابرة للحدود في منطقة حوض نهري الفرات ودجلة على تحسين مصادر المعيشة وتعزيز الأمن الغذائي."

جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي للزراعة الملحية ٢٠١٥ ©